مجلة الاقتصاد والقانون
Economics and Law Journal

الهجرة غير الشرعية في الجزائر: تحديات ورهانات

الأستاذ جندلي وريدة♦ ، كلية الحقوق جامعة سوق أهراس

الكلمات المفتاحية	الملخص
الهجرة غير الشرعية، اللجوء، الأمن، الجزائر، الجريمة المنظمة، الاقتصاد.	نتيجة لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر تختلط المفاهيم حول اللاجئ والمهاجر غير الشرعي، حيث يسعى هذا الأخير إلى تحسين ظروف معيشته بشتى الوسائل، وهو الأمر الذي يؤثر سلبا على الأمن والاستقرار في الجزائر بسبب ارتباط المهاجرين غير الشرعيين بشبكات الجريمة المنظمة، كما أن طول مدة بقاء اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني حيث أصبحوا يشكلون عبئا على الدولة.

Keywords	Abstract
illegal immigration, asylum, security, Algeria, organized crime, economy	(As a result of the exacerbation of the phenomenon of illegal immigration in Algeria, perceptions about the refugee and the illegal immigrant are mixed, as the latter seeks to improve his living conditions by various means, which negatively affects security and stability in Algeria due to the association of illegal immigrants with organized crime networks, and the length of time The survival of refugees and illegal immigrants in Algeria adversely affects the national economy, as they have become a burden on the state.

♦ المؤلف المرسل: جندلي وريدة

مقدمة:

تشهد الجزائر ومند سنوات مشكلة تدفق اللاجئين الأفارقة والمهاجرين غير الشرعيين بأعداد هائلة، والسبب في ذلك يعود إلى تفاقم النزاعات المسلحة في الدول الإفريقية وما يقترن بها من اضطهاد و جرائم إبادة من جهة، ورغبة الأفارقة في الحصول على مستويات أفضل من العيش والرفاهية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى ازدياد وتيرة التدفق على أساس أن الجزائر تعتبر بوابة إفريقيا لعبور أعدادا كبيرة من المهاجرين القادمين من دول الساحل الإفريقي وتلعب دورا حيويا في خريطة الهجرة غير الشرعية تجاه الدول المجاورة، ومع ازدياد أعداد المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر تنوعت انعكاسات الهجرة غير الشرعية في الجزائر سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ككل.

فما هي الحقوق التي يتمتع بها المهاجرين الأفارقة في الجزائر ؟ وما هي الإشكالات التي تثيرها وضعيتهم التي يكتنفها الغموض بين اللجوء والهجرة غير الشرعية؟ للإجابة على هذه الإشكالية نتبع العناصر التالية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية واللجوء

المبحث الثاني: حقوق اللاجئين الأفارقة في الجزائر وإشكاليات الهجرة غير الشرعية

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية واللجوء

لوضع الحدود الفاصلة بين اللاجئ والمهاجر غير الشرعي لابد من التطرق لتعريف كليهما وبيان أهم خصائصهما في ما يلي:

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

الهجرة غير الشرعيّة أو السرّية أو الغير قانونيّة أو الهجرة غير النظاميّة، أو الهجرة غير المرخصة أو الحرقة، وهو المصطلح الأكثر شيوعا في دول المغرب العربي، أو الهجرة السرية، كلها مصطلحات تدل على ظاهرة واحدة استفحلت في جميع دول العالم مهددة بذلك أمنه. وقد عرفت الهجرة غير الشرعيّة على أنها سلسلة من الظواهر المختلفة، وتشمل الأشخاص الذين يدخلون بلدًا ليس بلدهم على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخليّة لذلك البلد، وتشمل الأشخاص المهاجرين الذين يبقون في بلد دون تأشيرة دخول أو تصريح إقامة[1].

وتعني الهجرة غير الشرعية [2] أولئك المهاجرين الّذين لا يلتزمون بالشروط القانونية المتعلّقة بدخولهم وإقامتهم في الدول ا لتي يهاجرون إليها والمهاجرون العابرون إلى دولة تكون ممرا للوصول إلى دولة أخرى"، كما تعتبر الهجرة السرية ضمن التهديدات العابرة للحدود(Border Threats- Cross) والتي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع[3].

1-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

2-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

كما عرفت المنظمة الدولية للعمل الهجرة غير المشروعة، بأنها: "هي التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي حددتها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ويقصد على هذا الأساس بالمهاجرين غير النظاميين كل من:

- الأشخاص الذين يعبرون الحدود بطرق غير قانونية وخلسة من الرقابة المفروضة
- الأشخاص الذين رخص لهم بموجب عقد، ويخالفون هذا العقد، سواء بالقيام بعمل غير مرخص له، أو عمل يعاقب عليه القانون المحلي.
- الأشخاص الذين يدخلون إقليم دولة ما بصفة قانونية وبترخيص إقامة، ثم يتخطون مدة إقامتهم ويصبحون في وضعية غير قانونية."

وهذا يعني أن كل هجرة تتم بشكل غيري قانوني للدخول إلى الدول تسمى هجرة غير شرعية ويجوز لكل دولة أن تمنعه، والهجرة غير الشرعية هي من المشاكل البارزة التي يعاين منها العديد من الدول ولا سيام تلك الدول التي تتمتع بظروف اقتصادية واجتماعية جيدة تغري الأفراد في الدول الأخرى بالهجرة إليها والمكوث فيها بحثا عن فرص للعمل وحياة أفضل[4].

المطلب الثاني: تعريف اللجوء

تعرف **المادة الأولى** من الاتفاقية الخاصة بشؤون اللاجئين اللاجئ لعام 1951 كما يلي: إنه شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر، أو الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أو لا يريد أن يستظل / تستظل بحماية ذلك البلد أو العودة إليه خشية التعرض للاضطهاد.."

كما نصت **المادة الأولى** من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم جوانب معينة من مشاكل اللاجئين في إفريقيا 1969 [5]على تعريف مصطلح "**اللاجئ**" كما يلي :

1-لأغراض هذه الاتفاقية – مصطلح "لاجئ" يعني كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق، أو الدين، أو الجنس، أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي ويكون غير قادر أو – بسبب مثل هذا الخوف

3-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

4-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

5-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

– غير راغب في الاستفادة من حماية تلك الدولة ، أو من يكون غير قادر – بسبب عدم حمله لجنسية ، وكونه خارج دولة إقامته المعتادة السابقة كنتيجة لمثل هذه الأحداث – أن يعود إليها.

2- ينطبق كذلك مصطلح "لاجئ" على كل شخص **يُجْبَر** على ترك محل إقامته المعتادة بسبب **اعتداء خارجي**، أو **احتلال** ، أو **هيمنة أجنبية** ، أو **أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير** في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسيته من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أ و جنسيته".

ويتضح مما سبق أن اللاجئ يشمل كل شخص أُجْبِر على ترك محل إقامته إلى دولة أخرى بحثا عن ملاذ آمن لأن حياته وحريته مهددة بسبب اضطهاد، اعتداء خارجي ، نزاعات مسلحة أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان أو ظروف أخرى تُخل بصورة خطيرة بالنظام العام ويترتب على دلك تمتع اللاجئ بجملة من الحقوق بالنسبة لدولة المصدر أو دولة الملجأ على رأسها حق العودة بالنسبة لدولته وحق التوطين وعدم الإعادة القسرية بالنسبة للدولة المضيفة ، بينما المهاجر غير الشرعي تدفعه إضافة إلى الأسباب السابقة أسباب أخرى اقتصادية واجتماعية بهدف البحث عن المستوى المعيشي اللائق ويكون دخوله للبلد المستقبل بأساليب غير قانونية ، لذا فإن المهاجر غير الشرعي لا يتمتع بأي حماية.

المبحث الثاني: حقوق اللاجئين الأفارقة في الجزائر وإشكاليات الهجرة غير الشرعية

إذا كان المهاجر الإفريقي في الجزائر يحوز صفة اللاجئ فإن له الحق في التمتع بالحقوق المقررة للاجئ، وإذا كان مهاجرا غير شرعي فإنه تثور بشأنه عدة إشكالات بقدر التأثيرات السلبية التي يثيرها في الجزائر.

المطلب الأول:حقوق المهاجرين الأفارقة

يتمتع اللاجؤون الأفارقة في الجزائر كغيرهم من اللاجئين في أي بلد آخر بجملة من الحقوق منها :

1 -الحق في العودة الطوعية وعدم الإعادة القسرية

يقصد بحق العودة حق اللاجئين الفردي والجماعي بالعودة إلى ديارهم والعيش في وطنهم، ولا يغير هذا الحق أي حدث سياسي طارئ ولا يسقطه أي تقادم، وتكفله مبادئ القانون الدولي والاتفاقات والمعاهدات الدولية[6].

وقد كرست الإعلانات و العهود الدولية حق العودة واعتبرته من حقوق الإنسان ، حيث أيدت المادة 13 الفقرة 2 من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** لسنة 1948، حق العودة بالنص على أنه: "يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة إليه".

6-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

كما نصت الفقرة الأولى أيضا في النظام الأساسي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين على حق العودة[7]. وفي التوصية الخامسة عشر من **وثيقة أديس أبابا**[8] على أنه: " تظل عودة اللاجئين اختيارياً إلى بلادهم الأصلية هي الحل الأمثل – طالما كان ذلك ممكناً..."

كما نص المبدأ العاشر من **المبادئ المتعلقة برد المساكن والممتلكات إلى اللاجئين والمشردين** الصادر عن لجنة حقوق الإنسان سنة 2005 تحت عنوان "**الحق في العودة الطوعية بسلامة وكرامة**" على ما يلي: " لجميع اللاجئين والمشردين الحق في أن يعودوا طوعاً إلى مساكنهم أو أراضيهم أو أماكن إقامتهم المعتادة السابقة بأمان وكرامة. ويجب أن تستند العودة الطوعية الآمنة والكريمة إلى خيار حر ومطّلع وفردي وينبغي أن تُتاح للاجئين والمشردين معلومات كاملة وموضوعية ومستوفاة ودقيقة، بما في ذلك عن المسائل المتعلقة بالسلامة الجسدية والمادية والقانونية في البلدان أو الأماكن الأصلية."[9]

بناء على ما تقدم يتضح أن العودة إلى أرض الوطن حق معترف به للاجئ كلما كانت الظروف مهيأة لذلك، ولا يمكن حرمانه من هذا الحق.

في المقابل تتسم **العودة القسرية** بالإكراه والقسر، حيث يتم إعادة اللاجئين أو النازحين تحت أي شكل من أشكال الإكراه الذي تمارسه الحكومة المضيفة أو المجتمعات المضيفة ، وذلك بنية محددة لإجبار اللاجئين على العودة إلى وطنهم ، دون احترام لمبدأ عدم طرد اللاجئين[10] .

وقد نصت الفقرة الأولى من **المادة الثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان** على أنه لا يجوز أن يتعرض أي شخص من المشار إليهم، أي (اللاجئين) لإجراءات المنع من الدخول عند الحدود، أو إذا كان قد دخل الإقليم الذي نشد اللجوء إليه مثل: الإبعاد، أو الإعادة جبرا إلى أية دولة يتعرض فيها للاضطهاد.

كما نصت **المادة الثالثة من اتفاقية مناهضة التعذيب لعام 1984** على أنه ينبغي أن لا يُعاد أي لاجئ، بأي صورة من الصور إلى أي بلد، يكون معرضا فيه لخطر الاضطهاد.

7-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

8-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

9-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

10-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

ولإدراك القيمة العملية لمبدأ عدم الرد يجب تصور وضعية اللاجئ الذي يقدم طلب الحماية على بلد ما فيرفض طلبه، من هنا تأتي أهمية مبدأ عدم الرد وقيمته لتعديل الكفة وإحداث التوازن بين حق اللاجئ في الهرب من خطر الاضطهاد الذي يهدده وبين حق الدولة في رفض منح اللجوء ، فهي لا تُجْبَرُ على منح اللجوء وفي المقابل لا يمكنها رد اللاجئ إلى مصدر الاضطهاد الذي فرّ منه ، ويمكن التفكير في حلول أخرى مثل منح اللجوء المؤقت أو غيره ما عدا الرد[11].

غير أن المادة 32 من **اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين** أقرّت ضرورة امتناع الدول عن طرد اللاجئين المجودين على إقليمها **إلا إذا تتعلق الأمر بالأمن أو النظام العام**[12].

نستنتج من خلال هذا النص أن مبدأ عدم الرد لا يؤخذ على إطلاقه ، بل ترد عليه استثناءات ، إذ يجوز للدول أن تعمد إلى إعادة اللاجئين إلى وطنهم الأصلي إذا كان وجودهم يشكل خطرا ماسا بالأمن والنظام العام في البلد المضيف ، خاصة وأن اللاجئين تواجههم مشكلة صعوبة الاندماج في المجتمعات المضيفة ، ناهيك عن المشاكل المرتبطة بوجودهم كتفشي بعض الجرائم الهادفة إلى تأمين العيش والمأوى في تلك المجتمعات على حساب الأمن القومي لهذه الأخيرة.

وهو الأمر الذي قامت به السلطات الجزائرية في الفترة الممتدة بين 2016 و2018 فنتيجة لتفاقم المشاكل التي أثيرت من طرف المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين الأفارقة قامت الجزائر بترحيل مهاجرين أفارقة من النيجر ومالي بالخصوص، بالتنسيق مع سلطات الدولتين ووفق الأرقام الرسمية، شملت العملية في مراحلها السابقة 30 ألف شخص[13].

وقد قطع اللاجؤون من النيجر ومالي، ونيجيريا والكامرون مسافات طويلة عبر الصحراء في ظروف صعبة من أثر اللجوء إلى الجزائر أو العبور من خلالها إلى أوروبا، ونشرت منظمة العفو الدولية إحصائيات غير رسمية تفيد بأن عدد اللاجئين الأفارقة في الجزائر يتراوح عددهم ما بين **30** ألف و**100** ألف لاجئ إفريقي مشيرة في تقاريرها إلى ما وصفته ب: المعاملات غير الإنسانية في حق هؤلاء اللاجئين من عمق الأزمات والحروب في تلك الدول.[14]

كما نشرت هيومن رايس ووتش بيانا صحفيا في 9 أكتوبر 2020 قالت فيه أن السلطات الجزائرية زجّت بأغلب اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في شاحنات أو باصات وسلّمتهم إلى جيش النيجر، في ما يُعرف **بقوافل "رسمية" للإعادة إلى الوطن؛**

11-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

12-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

13-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

14-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

بينما تُرك غيرهم في قوافل من جنسيات مختلطة في الصحراء قرب الحدود، في حين تنظم القوافل التي تقلّ فقط مواطني النيجر وفق اتفاق ثنائي شفهي بين الجزائر والنيجر عقد في 2014 [15].

وقد أجرى المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين السيد "فليبي غونزاليس مورايس" زيارة إلى النيجر في الفترة من 1إلى 8 أكتوبر 2018 بغرض تقييم القوانين والسياسات والاتفاقيات التي اعتمدتها الجزائر بخصوص الهجرة وأثرها على حقوق الإنسان، حيث اعتمدت مجموعة من التدابير كتعزيز مراقبة الحدود وإبرام اتفاقيات مع بلدان المقصد تسمح بالدخول مجددا و إعادة المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية[16].

2-التوطين وإعادة التوطين

لا يُجبر القانون الدولي الدول المستقبلة على إدماجهم نظرا للسمة المؤقتة لوضع اللاجئ من جهة ، ونظرا للتحديات الكبيرة التي تواجه الدول المستقبلة من جهة ثانية خاصة مع تزايد موجات اللاجئين التي تُرهق كاهل الدول المستقبلة من ناحية الدعم المالي على وجه التحديد الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تأمين كل الحقوق والمستلزمات الأساسية في المسكن واللباس والغذاء[17].

في هذا السياق فإن السلطات الجزائرية استحدثت مخيما لتجميع اللاجئين الأفارقة في مدينة تمنراست الحدودية ويرجع سبب إنشاء هذه المخيمات، حسب ذات المصدر، إلى التناقص في عمليات استئجار المنازل من طرف النازحين الأفارقة بسبب رفض أصحاب البيوت تأجير منازلهم لهم، خصوصا بعد الاشتباكات والتوترات بين المهاجرين والمواطنين الجزائريين التي شهدتها مناطق متعددة في مختلف الولايات الجنوبية، خاصة في بعض أحياء مدينة تمنراست، التي تعتبر بوابة أفريقيا على الجزائر، كما تعتبر أحد أبرز المعابر لدخول اللاجئين للأراضي الجزائرية[18] .

في هدا السياق قالت هيومن رايتس ووتش أن الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، خلال رئاسته مجلس الوزراء في 2017، إنه يعتزم تسوية أوضاع العمال المهاجرين وتحديد اللاجئين والمهاجرين من جنوب الصحراء بهدف منحهم بطاقات رسمية لتمكينهم من العمل[19].

15-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

16-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

17-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

18-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

19-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

أما عملية إعادة التوطين فتتم بتحويل اللاجئين من دولة اللجوء الأول إلى دولة ثالثة توافق على دخولهم إليها و ا لإقامة فيها بشكل مؤقت أو دائم مع إمكانية حصولهم من خلالها على الحماية و الإقامة القانونية[20] ، حيث يمكن للاجئين أن يطالبوا بإعادة التوطين في بلد معين خاصة إذا تعلق الأمر بجمع شمل الأسرة ،كأن يطلب اللاجئون إعادة التوطين في بلدان فيها أسرهم المقربون ولكن في البلدان التي تتعهد بتخصيص حصة لإعادة توطين اللاجئين، كما هو الحال بالنسبة لأستراليا ، فنلندا ، كندا ، هولندا ، النرويج ، السويد والولايات المتحدة الأمريكية ، بينما هناك بلدان تنظر في الحالات المحالة إليها من المفوضية على أساس كل حالة على حدة وعادة يكون ذلك على أساس إعادة جمع شمل الأسرة بسبب روابط ثقافية قوية[21].

المطلب الثاني: إشكاليات الهجرة غير الشرعية للأفارقة في الجزائر

تحمل الهجرة السرية في ثناياها العديد من المشاكل مما جعلها مصدر قلق لكثير من الدول وصناع القرار وذلك لارتباطها بالجريمة ، الإرهاب و الأمراض بالإضافة إلى المستوى الاقتصادي والثقافي والهوية الوطنية ومعايير التعليم وغيرها من المشاكل ، هذه المشاكل لها انعكاسات خطيرة على استقرار الدول وأمنها[22].

وقد أثار استقبال الجزائر لعشرات الآلاف من اللاجئين الفارين من النزاع منذ اندلا ع الحرب في شمال مالي عام 2012، إضافة إلى مهاجرين غير شرعيين فارين من الفقر والإرهاب في دول أفريقية عدة، مخاوف أمنية واقتصادية.[23]

1 -يشكل المهاجرون غير الشرعيون عبئا اقتصاديا على الجزائر

ساهمت مخرجات الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ،في استفحال ظاهرة الجرائم الاقتصادية كتبييض الأموال ، وبالتالي زيادة التهريب للثروات الوطنية إلى بلدانهم الأصلية، وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني ، وهو ما ينعكس سلبا على التنمية المحلية والاستقرار الاقتصادي صاحبه نوع من تهديد الأمن المجتمعي الجزائري ، بفعل الأعداد المتزايدة للمهاجرين غير الشرعيين[24] .

ومن جهة أخرى طور المهاجرون السريون طرق الاحتيال والتزوير للوثائق والأوراق المالية وتوزيعها في الأسواق وانتشار السوق السوداء أثر سلبا على الاقتصاد الوطني إضافة إلى صعوبة تطبيق البرامج الاقتصادية بصفة فعالة في المناطق التي يقيم بها هؤلاء المهاجرين ، بالإضافة إلى المتاجرة بالممنوعات وهو الأمر الذي تعاين منه الجزائر وتقف عليه وحدات الأمن بمختلف أسلاكها يضاف إليه الثقل

20-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

21-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

22-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

23-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

24-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

المالي الذي تتكبده الخزينة الجزائرية جراء التكفل بإقامة هؤلاء المهاجرين في ظروف حسنة إلى حين ترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية والتكفل بتكاليف نقلهم[25].

2 -يشكل المهاجرون غير الشرعيون تهديدا أمنيا في الجزائر

تشكل الهجرة السرية تهديدا واضحا لأمن الدولة المقصد وذلك من خلال تزايد نسبة الجريمة عند المهاجرين غير الشرعيين من خلال تورطهم في ارتكاب السلوك الإجرامي الّذي يتعارض مع قيّم الدول المقصد، ضمن العصابات الّتيّ يكو نها الناشطون بذلك في المخدرات وتجارتها[26].

ونتيجة للموقع الذي تتسم به الجزائر والتحولات التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي ازدادت نسبة المهاجرين الأفارقة إلى الجزائر إما باعتبارها دولة عبور نحو الدول الأوروبية، أو كمقصد للاستقرار والأمن، فأصبحت هجرة الأفارقة تشكل تحديا أمنيا بالنسبة للجزائر نتيجة لجملة التداعيات المختلفة الناتجة عنها المهددة للأمن الوطني بمختلف أبعاده، مما أوجب على الدولة الجزائرية اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها وتحقيق الأمن والاستقرار[27].

في هذا السياق أكد وزير الخارجية السابق للجزائر "عبد القادر مساهل" أن تدفق المهاجرين غير الشرعيين تقف وراءه "شبكات منظمة"، وأن هذا التهديد تمثله "مافيا منظمة تضم جزائريين تؤطر عمليات الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر بعد أن أغلق المعبر الليبي بفعل تواجد القوات الأجنبية وممثلي المنظمة الدولية للهجرة".وأوضح أن شبكات تهريب البشر لها علاقات مباشرة مع بعض "المجموعات الإرهابية والجريمة المنظمة"[28].

ومع الانتشار اللافت للاجئين الأفارقة في كل مكان في الجزائر ازدادت المخاوف من الأمراض والأوبئة المنتشرة في أفريقيا بالإضافة إلى أن هؤلاء الأفارقة لهم نمط حياة فوضوي، أولادهم في كل مكان لا يريدون العودة لبلدانهم ويريدون الاستقرار بالجزائر،إلا أن الدولة الجزائرية أصدرت تعليمات بعدم التعرض لهؤلاء اللاجئين، وممارسة حياتهم بشكل عادي تحت حماية الدولة هذا القرار جاء بعد تلك الشائعات التي تقول بأن الجزائر طردت اللاجئين السوريين والأفارقة[29]. إضافة إلى استخدام المهاجرين غير شرعيين في ارتكاب مختلف الأعمال الإجرامية المهددة للأمن الوطني الجزائري، مما يصعب التعرف عليهم من طرف الأجهزة الأمنية لأنهم غير مسجلين ولا يملكون

25-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

26-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

27-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

28-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

29-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

هويات تثبت شخصيتهم .ففي هذا الإطار يمكننا الإشارة إلى أنه في بداية سنة 2017 أحبطت مصالح الأمن لمدينة تمنراست أكثر من 20 عملية تسلل لجماعات إرهابية خطيرة من رعايا أفارقة تم استقطابهم وتجنيدهم في مجمعات بشمال مالي.

كما يعمل المهاجرين غير شرعيين على الاتجار بالأسلحة والمتفجرات والذخائر ونقل الأشخاص عبر شبكات وهذا ما يصعب مراقبتهم وظهور توترات وصراعات بينهم وبين نظم الحكم أو بينهم وبين الجماعات الإثنية المتواجدة في المنطقة مما يؤدي إلى تهديد الأمن الجزائري[30].

بالإضافة إلى إمكانية استغلال المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة أو الاختلاط بهم من طرف الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وكذا ممارسة أي نشاطات من شأنها أن تساعدهم على العيش أو توفير أموال الانتقال، ومن بين النشاطات الأكثر انتشارا تزوير العملة، والتكسب عن طريق الشعوذة والسحر[31].

وقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مثقلة بعبء أمني واقتصادي إضافي، إثر قيام مهاجرين بإقامة أحياء من صفيح وامتهان التسول، لاسيما مع قرار بعضهم الاستقرار في الجزائر، حيث أن هناك تواطؤ بين مهربي البشر والجماعات الإرهابية ، والتي استفادت بشكل كبير من خلال عائدات التجارة بالبشر في منطقة الساحل والصحراء ، هذا من جهة ، واستطاعت أن تجمع معلومات أمنية حول تحركات المصالح الأمنية الجزائرية والعسكرية على مستوى الحدود الجنوبية .سواء لاستعمالها من طرف الجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة والمهربين أو حتى توظيف المهاجرين غير الشرعيين لأغراض التجسس لصالح أجهزة مخابرات أجنبية من جهة أخرى[32].

في هذا الإطار انفردت جريدة الشروق اليومي في شهر أفريل 2008 بنشر ملخص لدراسة أمنية قامت بها خلية الاتصال التابعة لقيادة الدرك الوطني مفادها أن الهجرة غير الشرعية تشكل إحدى أولويات قيادة الدرك بعدما تحولت إلى نشاط إجرامي على علاقة بشبكات إجرامية أخرى، كما أشارت ذات الدراسة وهذا بناء على التقارير المتحصل عليها إلى سعي الجماعات الإرهابية إلى استغلال الأوضاع الصعبة التي يعاني منها كثير من المهاجرين لتجنيدهم في صفوفها لتنفيذ أعامل إجرامية، وحرصت الدراسة على التأكيد أن الهجرة السرية تشكل مصدر قلق لانعكاساتها مما يتعين مواجهتها بالتنسيق والتعاون مع كافة الدول ودعم التعاون في مجال تبادل المعلومات[33].

وإجمالا يمكن حرص المخاطر الأمنية التي تشكلها هذه الظاهرة على الدول المغاربية عامة والجزائر خاصة في عمليات التهريب (مخدرات، سجائر، كحول، بنزين، مواد غذائية، ...) التي يقوم بها المهاجرون غير الشرعيين سواء أثناء رحلتهم نحو القارة الأوروبية أو

30-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

31-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

32-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

33-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.

عند سعيهم للاستقرار في الدول المغاربية بعد فشل محاولتهم الوصول إلى الضفة الشمالية. بالإضافة إلى مخاطر انتقال الأمراض والأوبئة وإثارة مشاكل حدودية فيما بين الدول[34].

خاتمة

يتداخل مفهوم اللاجئ والمهاجر غير الشرعي الإفريقي في الجزائر نظرا لتداخل الأسباب الدافعة إلى الوصول إلى الجزائر من جهة وإلى عدم حصول أغلب المهاجرين على صفة اللاجئ في الجزائر من جهة ثانية ، الأمر الذي أفرز عدة انعكاسات سواء من الناحية الأمنية أو الاقتصادية ، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات كما يلي:

النتائج

- يوجد تداخل في المفاهيم بين المهاجر الإفريقي غير الشرعي واللاجئ في الجزائر.
- تجسد الصكوك الدولية جملة من الحقوق التي يتمتع بها اللاجئ كحقه في العودة بإرادته، و عدم إعادته قسريا إلى بلده.
- المهاجر غير الشرعي يكون دخوله للبلد المستقبل عن طريق إتباع أساليب غير قانونية، لذا فإن المهاجر غير الشرعي لا يتمتع بالحقوق أو الحماية التي يتمتع بها اللاجئ، وبالتالي يجوز ترحيله بناء على اتفاق مع دولة المنشأ.
- غياب الدور الفعال للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الجزائر.
- تعدد المخاطر الأمنية للمهاجرين الأفارقة غير الشرعيين في الجزائر والتي تؤثر على المجتمع الجزائري .
- يوجد ارتباط وثيق بين المهاجرين غير الشرعيين و الجريمة المنظمة في الجزائر.

التوصيات

- ضرورة تكثيف الجهود الجزائرية للتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية من خلال إتخاذ تدابير صارمة بخصوص دخول الأجانب إلى الجزائر .
- ضرورة تفعيل دور المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر من خلال مساعدة اللاجئين على العودة إلى ديارهم أو توطينهم في دولة ثالثة عند استحالة العودة الطوعية إلى دولهم الأصلية بسبب استمرار النزاعات
- تكريس المواثيق الدولية الخاصة بحماية اللاجئين ومكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر من أجل توضيح الحدود الفاصلة بين المهاجر غير الشرعي واللاجئ.
- إلتزام الدول بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لإنشاء مراكز إيواء للاجئين في مناطق العبور.
- تكثيف الجهود الوطنية من أجل تشديد التفتيش و الرقابة على الحدود لمنع الهجرة غير الشرعية للأفارقة نحو الجزائر.

34-HazemAtallah Al-Adinat, The accused's right to silence during the preliminary investigation, PhD thesis, Faculty of Law, Ain Shams University, 2015, p81.